اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٧٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٢٥٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٥٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كيلو غراما	١٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراما	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١كغم	١٤٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٢٥٠
الشعرية العراقية	كيلو غرام	٨٥٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٥٠٠٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٣٠٠	١٣١٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

وقائع طاولة المدى المستديرة

الواقع الاقتصادي في العراق وخيارات المستقبل

القسم الثاني

بغداد/ اياس حسام حمودي

د. رائد فهمي

د. ماجد الصوري

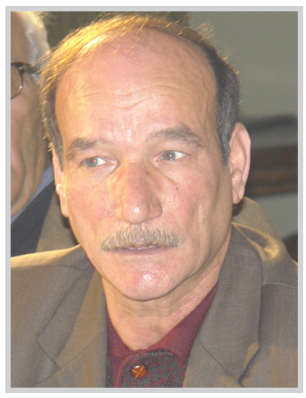
د. عباس ابو التمن

د. اسماعيل حمادي

كانت قاعة فندق بابل التي ضيفت الجلسة الثالثة لطاولة المدى المستديرة تغص بالمشاركة من شتى المهمتين بالحقول الاقتصادية وقطاعاتها. وبعد ان انجز الدكتور رائد فهمي تقديم ورقة العمل التي تطرقت الى الواقع الاقتصادي في العراق وخيارات المستقبل، بدأت المناقشات حيث تعددت الاراء وتنوعت وجهات النظر وقد تحدث د.اسماعيل حمادي (الباحث الاكاديمي) حيث قال: نتوجه بالشكر الجزيل لجريدة المدى لهذه الندوات الرائعة وشكري الجزيل للسيد الوزير حقيقة فهو اقتصادي قبل ان يكون وزيراً واود ان اختصر في غاية الاختصار مداولاتي لأن المواضيع التي تطرق لها السيد الوزير وكأنني اعيش معه في حوار مستمر وللتو انتهيت من تقرير للتنمية البشرية تناول القضايا بشيء من التفصيل لذلك سوف امر بعجل في اهم النقاط المفصلية التي تتطرق لها السيد الوزير مسألة الاقتصاد الريعي، في سنة ١٩٩١ عندما انقطع النفط قمت بحساب قبل ان تظهر الحسابات تأثير هذا الانقطاع وقدرت الانتاج المحلي في سنة ١٩٩١ اذ انخفض ٢٥٪عما كان عليه في سنة ١٩٩٠وبنتيجة تعني ان الاقتصاد الحقيقي هو ٢٥٪ لماذا لانه عمليا ٥٠٪ من النفط كان يشكل الناتج المحلي الاجمالي ما يقارب الـ٥٠٪ الاخرى للقطاعات التي تعتمد على ايرادات مدخلات انتاجها والسلع الوسيطة لاقامتها وبالتالي فان النفط بالامكان معالجته وليس على الطريقة التقليدية هكذا المهم في هذا طالما النفط ليس انتاجاً انما ادخار كامن تحت الارض الله سبحانه وتعالى جعله للاجيال القادمة فعلينا ان لا ندخل في الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي عدا ما يذهب للاستثمار وتكوين راس المال الثابت بالاضافة الى ما يحصل من تعويضات مشتغلين في الانتاج النفطي وهذا كله حقيقة والباقي على الميزانية ان لا ندخل الحقيقة فيها اي شيء عدا هذا وبكلامي هذا يعني لا امنع الدولة من التصرف لانها سوف تصرف رأس المال الثابت من خلال الانفاق على البنى التحتية وانشائها سوف تتصرف بتكوين الاستثمار الثابت عن طريق صناديق التنمية المهم ان هذا المورد يجب ان يصرف الجزء الاكبر منه في التعويض عن الاصول الموجودة التي نحن لسنا منتجين لها وبالتالي يجب ان نراعي الدقة في التشخيص الاقتصادي في هذا المضمار، النقطة الاخرى التحول نحو السوق هذا في الحقيقة لا يوجد في العالم اقتصاد نقي وبالتالي انا نتكلم حتى بالدول الراسمالية العريقة نجد الهجينية موجودة خصوصا الدول الاسكندنافية، نحن نبحث عن صيرورة وليس قرار النظام الاقتصادي لا يمكن ان ينشأ من قرار فوقي لا من البنك الدولي ولا من فوق البنك الدولي، قرار الصيرورة للنظام الاقتصادي حيث تتبع الصيرورة للنظام السياسي وبالتالي هذه الاشكالية يجب ان نعيها جيدا وبعكسها لا نستطيع ان نبني اقتصاداً على وصفات البنك الدولي، تشخيص الاقتصاد العراقي واين موقعه حاليا مسألة معقدة انا ارى انه من اللزوم ان ينبري الاقتصاديون الى ضرورة تحديد توجهات اقتصادنا في اي عقد من عقود القرن العشرين هل هو على ما كان عليه العقد الاول من القرن العشرين او العقد الرابع او العقد الخامس؟ عند ذلك نستطيع ان نرى المدى وان طال نثقف على كيفية التحرك لبناء الاقتصاد العراقي وبعكسه اي نصح يقدم من صندوق النقد الدولي او جهات اخرى يجب أن يناقش بدقة وبتفاصيل وانا حضرت في احدى المناقشات في مسائل الدعم قلت سوف تحدث كارثة كبيرة ولم يستمع الى رايي وانا اكتفي بهذا القدر لضيق الوقت مع الشكر الجزيل.

وتحدث د. ماجد الصوري (الخبير في البنك المركزي العراقي) وقال: شكرا جزيلا وكنت سعيداً جداً وانا اسمع محاضرة د. رائد حول موضوع الاقتصاد وتشخيص المشاكل الاساسية العامة وليس الخاصة للواقع الاقتصادي في العراق طبعا هناك بعض الاختلافات في الاراء ممكن مناقشتها لكن الاطار العام للنقاط التي طرحت كلها يمكن ان تكون صحيحة ونحن بحاجة الى استراتيجية وهذه استراتيجية متكاملة سواء من الداخل او من الخارج انا اعتقد يجب ان تكون قاعدة للعمل ولابد من وجود هذه الاستراتيجية انا أؤكد على موضوع اقتصاد السوق وليس الرأسمالية ان اقتصاد السوق كما قال د.اسماعيل لا يعني غياب دور الدولة من عملية تنظيم السوق وما دامت الدولة لها الامكانيات الكبيرة المالية والقدرة السياسية والقدرة التخطيطية اذا توفرت لديها فمن الممكن العمل على بناء اقتصاد سوق مع دور فاعل وفعال للدولة لادارة اقتصاد السوق المهم هو تحريك النشاط الاقتصادي والعمل الاكبر لتحريك النشاط الاقتصادي في المرحلة الانتقالية الحالية هي الدولة باعتبار امكانياتها المالية الكبيرة جدا كما في العهد الملكي عندما كان ٧٠ ٪ من العائدات النفطية تذهب الى الاعمار طبعا الامكانيات في ذلك الوقت كانت اضعف بكثير من الامكانيات الحالية الان لا نرى توجهاً واضحاً للدولة لعمل اي سياسة اقتصادية تستطيع ان تحل المشاكل الاساسية للمجتمع، حتى الان لم يتم التركيز على اولويات المشاكل الاقتصادية وعلى أولويات المشاكل التي يواجهها المجتمع العراقي والاقتصاد العراقي، الاولويات الاساسية مطروحة في الموازنة وهو شيء جيد فهو في الوقت الحاضر لابد من زيادة واردات النفط من اجل القيام باستثمارات وتشجيع القطاع الخاص وعندما نأتي الى الواقع،الواقع يختلف كثيرا جدا عما هو مرسوم في البداية ولذلك هناك امثلة كثيرة جدا للتحول التدريجي من الاقتصاد الشمولي الى اقتصاد السوق واكبر مثال على ذلك ما نراه في الصين، الصين برغم انها ما زالت دولة اشتراكية يحكمها الحزب الشيوعي الذي كنا نتصوره انه متطرف جدا لكن استطاع في فترة قصيرة جدا ان يحاول تشخيص الامور الاقتصادية التي تستطيع ان تفعل النشاط الاقتصادي فيها ومن جملتها تشجيع القطاع الخاص والتحول من الاقتصاد المركزي الموجه بالكامل من قبل الدولة الى اقتصاد يستطيع القطاع الخاص ان يفعل ما يشبه الدور المتكامل لتفعيل الاقتصاد وهذه مسألة مهمة جدا. هناك طبعا اشياء كثيرة جدا ممكن النقاش حولها وهناك الكثير من النقاط ممكن طرحها لكن الذي اقوله انا ان المشكلة الاساسية لم تحدد لا من قبل الدولة ولا من قبل القطاع الخاص والاولويات المهمة لم تحدد لا من قبل الدولة ولا من قبل القطاع الخاص ولا حتى من صندوق النقد الدولي ولا حتى من البنك الدولي. المشكلة الاساسية والأولويات لم تحدد حتى الان هناك نقاشات كثيرة جدا ومفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول اعادة هيكلة الدولة واعادة هيكلة المصارف الحكومية. ماذا اتخذت الدولة في هذا المجال حتى الان مشروع مهم جدا وهو الحكومة الالكترونية ويعرف به الدكتور رائد وهو المسؤول عن الموضوع حتى الان لم يتم تفعيله نحن نعرف ان الاقتصاد يبنى بشكل اساسي والخطط والاستراتيجيات تبنى بشكل اساسي على معلومات حقيقية وواقعية حتى نستطيع ان نعمل ما نريد. لحد لا توجد الاحصائيات الكافية التي يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ الاولويات الاساسية واتخاذ القرار المناسب طبعاً ما اثاره د. رائد ولا احب ان اقول معالي الوزير لانه تكلم بصفته خبيراً اقتصادياً هناك مشاكل سياسية كثيرة جدا تعيق التطور الاقتصادي لذلك انا اتصور انه من جملة المشاكل الموجودة انه حتى الان مجلس الوزراء او اللجنة الاقتصادية لم تناقش الوضع الاقتصادي بشكل عام بل تناقش الامور بشكل جزئي ومن دون ربطها بالوضع العام الاقتصادي ولا حتى البرلمان. البرلمان منشغل بمشاكل لا نستطيع ان نفهمها وحتى اللجنة الاقتصادية الموجودة داخل البرلمان لم يكن لها اي دور في الموضوع فالمشكلة الاساسية التي انا اعتقدها انه السياسة العامة للدولة والجانب السياسي لم ينتبه حتى الان الى المشاكل السياسية الحقيقية ولم يحدد حتى الان الاولويات التي يجب ان يعمل فيها وشكرا جزيلا.

وتحدث الاستاذ هاشم ذنون الاطرقجي (رئيس اتحاد الصناعات العراقي) حيث قال: شكرا للاخوان المستمعين وشكرا للدكتور على المحاضرة القيمة التي القاها والذي اود ان اقوله انا، مسألة عملية ليست مسألة نظرية من ٢٠٠٣/٤/٩ حتى الان اعتقد عقدت في العراق ندوات كثيرة اغنت من الناحية النظرية ومن ناحية الدراسات جميع فروع الاقتصاد العراقي ولكن ماالحل؟ نحن الان نريد ان نجد الحل، الحل يكمن في تشغيل المصانع في العراق. تشغيل مصانع القطاع الخاص تشغيل مصانع القطاع المختلط تشغيل مصانع الدولة المتوقفة بالاساس القطاع الخاص، الان القطاع الخاص المشاريع المسجلة تزيد على ٧٠ الف مشروع والمشاريع المنفلتة تزيد على ١٢٠ الف مشروع هذه المشاريع كيف تعمل. الاقتصاد يبنى من خلال الصناعة والزراعة والانتاج الخدمي ما اريد ان اقوله الحل العملي الاساسي بعيد عن كل النظريات، اعطني كهرباء الان في العراق واعطني امانا، وفر البنوك لدعم بعض الصناعات من الناحية المادية ليس كل الصناعات، الكثير من الناس بالقطاع الخاص لا يحتاج الى مال اعطني هذه الامور الثلاثة وخصوصا الكهرباء انا اجد لك الحلول للمشاكل الاقتصادية بالعراق وكيف يسير العراق الى طريق الامان، لا يصلح العراق الا اهل العراق اما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتفاقيات الاخرى تأتي لاحقا علينا ان نبدأ اولا من الصفر لحد ٢٠٠٣/٤/٩ كانت الكثير من الصناعات الصغيرة في العراق ولكن هذه بعد ٢٠٠٣/٤/٩ توقفت. التقارير الدولية تؤكد ان الصناعات الصغيرة في اكثر دول العالم. امريكا دول جنوب شرق اسيا والصين تنتج ٧٠ ٪الى ٨٠٪ من الانتاج الوطني من خلال هذه الصناعات الصغيرة وهذه الصناعات الصغيرة مثبتة بتقارير منظمة العمل الدولية والبنك الدولي انها تشغل ٥٠٪من الايدي العاملة في العالم اعتقد هو هذا الحل اما مداخلات البنك الدولي والتضخم والبنك المركزي يزيد سعر الفائدة هذه كلها امور نظرية لا تأتي الى الواقع تصرف البنك المركزي خاطئ، بريمر قال هناك ٥٪رسم كمركي لاعمار العراق الرسم الكمركي لاعمار العراق ليس الغاء قانون التعريفة الكمركية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥ هذه الاوامر لبريمر ١٢-٣٨-٥٤لم تنص على الغاء قانون التعريفة الكمركية الذي هو قانون دولي العراق موقع عليه في بروكسل وملتزم به على نطاق العالم، المسألة الان كلها نظرية نريد ان نصل الى الحل اعطني كهرباء وفر الامان اعمل على تحديد للاستيرادات المنفردة والتعريفة الكمركية، نصل الى النتيجة ونأتي الى الخطوات واحدة تلو الاخرى اما النظريات والبنك الدولي وسعر الفائدة. نحن لانحتاج الى مستثمر اجنبي قبل ان يأتي المستثمر العراقي ثم العربي وبعد ذلك الاجنبي واشكركم على حسن الاستماع.

وتحدث د. عباس ابو التمن رئيس منتدى بغداد الاقتصادي حيث قال: شكراً جزيلا للمدى، الملاحظة عن اشكالية الاقتصاد العراقي وعلى رأسها مسألة تحديد نوع النظام الاقتصادي الذي نريده الان بعد ان تخلصنا من مرحلة طويلة من احتكار الرأي ودكتاتورية اتخاذ القرار ودخلنا مثل ما نتصور في حالة من التعددية التي نرجو ان تستمر، السيد الوزير تحدث بشكل علمي وموضوعي واستقرائي للاشكاليات في الواقع الاقتصادي العراقي واشار وبشكل واضح الى ان نبدأ ان نشخص الحالة بشكل دقيق وناجح لكي نضع الوصفة الصحيحة لمشاكلنا تماما مثل الحالة المرضية، ما هو النظام الاقتصادي الذي نبغيه في العراق بعد اربع سنوات من تغير النظام والقضاء على دكتاتورية الراي؟ هذه اشبعت بالذكر والنقاش الذي يؤسف له الان نشاهد هناك حالة سياسية في الاقتصاد العراقي حالة سياسية متعددة وتتذكرون الحالة التي أجرى لها عملية في السعودية اثنان تم فصلهم، نحن عندنا اكثر من اثنين في النظام الاقتصادي او في الجهات القائمة على الاقتصاد العراقي وابرزها هو الخلاف او التباعد ما بين الجهة القائمة على السياسة النقدية والجهة القائمة على السياسة المالية لا بل حتى ضمن السياسة المالية اجد ان وزيراً ليس له علاقة بالاقتصاد يتحدث بالاقتصاد او السياسة المالية السيد وزير المالية يتحدث عن السياسة النقدية عندما قال اريد ان ارفع ثلاثة اصفار من الدينار العراقي انا اعتقد ورأيتها فرصة مناسبة الحقيقة وبلا مجاملة ايضا ان ما طرحه السيد الوزير د. رائد عندما اشار الى الخطة الاستراتيجية التي اعدتها وزارة التخطيط ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وانا مطلع عليها وكتبنا الكثير في هذا الموضوع والسيد الوزير فعلا اشاد بمنهجيتها المهم يكون أن لدينا خطة وبرنامج واضح نمشي علية فاعتقد ان ما اتى به السيد الوزير يصلح ان يكون وبلا مجاملة منطلقا الى ان نتلمس ونؤشر الاشكاليات التي كثير منها طرحها السيد الوزير في الاقتصاد العراقي ثم الشروع في البناء الاقتصادي الذي ننهض به، نعم سيكون هناك الكهرباء والماء وكل البنى التحتية التي يحتاجها الصناعيون والاقتصاد العراقي لذلك انا ادعو واقول التقطنا الاشارة الجيدة وندعو جميع مراكز الابحاث والمنظمات المعنية بهذا الشأن إلى ان يتابعوا هذا الموضوع ويدرسوه بتفاصيل اكثر وتتبلور مناهج لا بأس ان تكون تعددية المهم كيف نسير بالاقتصاد العراقي بشكل علمي شكرا جزيلا.

في الهم الاقتصادي

آليات السوق وحماية المستهلك

٢-٣

حسام الساموك

ناسين أو متناسين أن اللهف الذي جسّده الكثيرون بالبحث عن مكاسب شخصية مدانة بالحصول على دعم مالي من أطراف متعددة الأهداف فضلا عن دعوات للسفر الى الخارج كانت الحافز لهم في تأسيس كيانات وهمية

اذن فقد ظلت الدولة حاضرة ورقيبة على التداولات في كل أرجاء المعمورة التي اتخذت من منهجية اقتصاد السوق عنوانا لتداولاتها التجارية والمستندة إلى مبدأ العرض والطلب. مثل هذه التوجهات اعتمدت لأنها توفر الحماية الرصينة لطرفي المعادلة الاقتصادية: المستهلك والمنتج على حدّ سواء لذلك كانت موضع اهتمام- واعتزاز ربما - من قبل الجميع و لذلك ايضا كانت الدعوة المشهورة التي أطلقها الرئيس الأمريكي الراحل جون كيندي عام ١٩٦١ (كلنا مستهلكون) موضع ترحيب كل الأطراف بمن فيهم المنتجون.

واذ نعود لواقعنا العراقي حيث تكيّف الجميع على آليات القطاع العام الذي برغم كل الملاحظات التي اثيرت للنيل منه كان يوفر ضمانات مناسبة لمتطلبات حياة المستهلكين وحاجاتهم المختلفة فان الانسحاب العشوائي والمفاجىء وغير المنتظم للدولة من تداولات السوق لم يخرق آليات الاقتصاد الموجه الذي اعتاده الناس وتكيفوا على اساليبه بل ان الدولة لم تتردد حتى في خرق حتى آليات اقتصاد السوق التي تزعم أنها تبنت سياقاته ،وفي الوقت الذي كان على المؤسسات الحكومية أن ترقب حركة السوق وخروقات الأطراف المنتفعة من الفوضى القائمة لكي تسائلها وربما تقاضيها كما يحدث تلقائيا في البلدان المعتمدة مبدأ اقتصاد السوق ، غالت في اغفال الممارسات المشبوهة والمدانة لتنعكس سياساتها سلبا على أخطر ما تعرض له اقتصادنا الوطني من تحديات بل اضرار مباشرة وبالغة الأثر.

في هذه الأثناء تذكر بعض المعنيين ما يمكن أن تسجله جمعيات عراقية لحماية المستهلك في العراق ناسين أو متناسين أن اللهف الذي جسّده الكثيرون بالبحث عن مكاسب شخصية مدانة بالحصول على دعم مالي من أطراف متعددة الأهداف فضلا عن دعوات للسفر الى الخارج كانت الحافز لهم في تأسيس كيانات وهمية تحت مسميات ما عرف بمنظمات المجتمع المدني،فكانت هذه التوجهات مدعاة لتأسيس أكثر من نموذج تنسحب عليه ذات المواصفات التي عرفت بها مثل تلك التجربة المرّة فعلى سبيل المثال لاالحصر رفعت احدى جمعيات حماية المستهلك شعارات لتعرية ما انتهجته شركة للهاتف المحمول من تجاوزات بحق المستهلك العراقي في الوقت الذي كانت تتلقى فيه دعما مفضوحا من شركة هاتف مماثلة، مما حمل ادارة الشركة المدانة أن تدخل في مفاوضات لارضاء الجمعية المفترض أنها تمثل المستهلك العراقي فتوصلت الى اتفاق مع رئيس الجمعية بالتنازل عن مواصلة موقفها المعارض لسلوك الشركة وآليات ابتزازها للمستهلكين لقاء مبلغ عشرة آلاف دولار تم دفعها نقدا وعندما تساءل أحد أعضاء مجلس الجمعية عن مصير (الفدية) التي دفعت لم يجد لها أثرا. بهذه الوسائل المسؤولة يدافع قادة جمعيات حماية المستهلك عن مصالح المستهلكين.

أكدت أنها وزعت الحصة لشهرين

التجارة تمنع التعاقد مع الشركات التي تورد سلعاً رديئة

بغداد/ كريم السوداني

أكدت وزارة التجارة أنها أصدرت قرارات منعت بموجبها التعاقد مع أي شركة تورد مواد غذائية غير صالحة أو رديئة أو نوعيات غير جيدة وغير متوافقة مع رغبات المواطن العراقي. اعلن ذلك مدير المكتب الاعلامي في وزارة التجارة وأضاف أن وزير التجارة الدكتور عبد الفلاح حسن السوداني أصدر تعليمات منع بموجبها التعاقد مع أي شركة لم تلتزم بتعهداتها عبر التعاقدات السابقة وتوريدها مواد غذائية غير جيدة أضافة الى البحث عن مناشيء عالمية متطورة لها خبرات في توريد المواد الغذائية للعراق مع التأكيد على الجودة والنوعية ومدى الصلاحية. وأضاف أن الوزارة منعت التعامل أيضاً مع الشركات التي وردت مادة الشاي وبعض المواد التي حصلت عليها بعض الشكاوى من المواطنين وتم تحديد النوعيات الجيدة المناشئ الجديدة بتوريدها العالمية حيث جرى التعاقد لتوريد هذه المفردات والتي وصل بعضها مخازن البلاد وبعضها وزع على المواطنين. مضيفاً أن مخازن البلاد لا تعاني أي شحة في جميع مفردات البطاقة بعد أن تم التعاقد مع شركات أمريكية لتوريد الحنطة اثرما عانى بعض المواطنين من عدم توفر الحنطة شهرا واحداً فضلاً عن توزيع الحنطة المحلية على بعض المحافظات. وأشار الى أن بعض المحافظات ستوزع حصة شهرين في حصة واحدة نظراً لتوفر مفردات المواد الغذائية فيها وتفريغ مخازنها لتسلم مواد جديدة موجودة الان في الموانىء أو في المخازن الجنوبية بشكل كبير جداً. وطمأن المصدر الاعلامي المواطنين بتوفر مفردات البطاقة التموينية بشكل جيد وتوفر خزين يكفي لسد حاجة المواطن للأشهر المقبلة حيث لا توجد أي مشكلة في وزارة التجارة في أيصال هذه المفردات بشكل يسير جداً.

نقل مفردات البطاقة التموينية

المصرف العقاري في واسط يمنح قروضاً للمواطنين

واسط/ مجدي الرسام

لغرض تنشيط دور المصرف العقاري وبهدف المساهمة في معالجة أزمة السكن وما يتبعها من منافع اجتماعية واقتصادية لعموم المجتمع وذلك برفع المعاناة عن المواطنين محدودي الدخل من ارتفاع الإيجار ولغرض مساعدتهم ورفع الأعباء عن كواهلهم باشر المصرف العقاري في واسط بمنح قروض للمواطنين وتحدث السيد جاسم قلم مدير المصرف قائلاً :- أن عملنا يأتي حسب التعليمات والضوابط التي أقرتها وزارة المالية ولكون المصرف متخصصاً بمجال الإقراض السكني ولديه الخبرة المتراكمة في هذا المجال منذ الأربعينيات ارتأى تسلم المعاملات يوم ٢٠٠٦/١٠/١٠م من المواطنين وبتنسيق مع الإدارة العامة في وزارة المالية عن طريق تقديم الكشوفات وبدأ التسليم يوم ٢٠٠٧/٢/٥م وشكل ثلاث لجان في الأسبوع اثنان داخل المحافظة وواحدة للاقضية والنواحي وبواقع ١٥ معاملة اسبوعياً لكل لجنة وأضاف: وباشرنا بالإقراض بموجب التعليمات الآتية: بالنسبة لمركز المحافظة:- مساحة بناء من ٧٥م٢ الى ١٠٠م٢ مبلغ القرض عشرون مليون دينار. ١٠١م٢ الى ١٢٥ م٢ خمسة وعشرون مليون دينار. ١٢٦ م٢ فما فوق ثلاثون مليون دينار.

دار تحت الانشاء

أما الاقضية :-
٧٥م٢ - ١٠٠ م٢ = ١٢ مليون دينار
١٠١ م٢ - ١٢٥ م٢ = ١٥ مليون دينار
١٢٦ م٢ فاكثر ١٨ مليون دينار
النواحي :-
٧٥م٢ = ٦ ملايين دينار
١٠١م٢ = ٨ ملايين دينار
١٢٦م٢ = ١٠ ملايين دينار
مدة القرض (٢٠) سنة وبخدمة قرض (٦٪) مركبة سنوياً واضاف قائلاً: أن فكرة عمل المصرف تجري حسب الأولوية وان المنح سيكون فقط لعوائل الشهداء والمهجرين أما بقية المواطنين فستكون طبقاً للاستحقاق وبصورة نظامية على أن يكون عمر المقترض لا يتجاوز الـ (٦٥) سنة. وهنالك شروط وتعليمات ستعلن قريباً.